AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/709
S/1996/1014
6 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٥٨ و ١١٠ (ب) و(ج) من جدول الأعمال
مسألة قبرص
مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وحالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجهها إليكم سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وسأغدو ممتنا لو عـُمم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٨ و ١١٠ (ب) و (ج)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

أتشرف بالإحالة إلى البيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني خلال الجلسة ٤٧ للجنة الثالثة، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في إطار البندين ١١٠ (ب) و (ج) (انظر A/C.3/51/SR.47). وهذا البيان يتضمن ادعاءات تشوه واقع الحال في قبرص تشويها بالغا وتبيّن مرة أخرى أن الجانب الآخر مهتم بإعلان المواقف السياسية أكثر من اهتمامه ببناء الثقة وبالتصالح.

فمرة أخرى، يشير الممثل القبرصي اليوناني، في محاولة غير مجدية لإخلاء مسؤولية الجانب القبرصي اليوناني عن التسبب في انقسام الجزيرة القائم، إلى الوجود الشرعي لدولة ضامنة باعتبار أنه "احتلال". وأود أن أكرر القول بأن الاحتلال الوحيد في قبرص هو احتلال الجانب القبرصي اليوناني، القائم منذ ٣٣ سنة لمقر حكم جمهورية قبرص التي كانت ذات يوم جمهورية لطائفتين.

وخلافا للادعاءات التي رددها الممثل القبرصي اليوناني، فإن مسألة قبرص وتقسيم الجزيرة الراهن لم يظهرا نتيجة للتدخل التركي في سنة ١٩٧٤، بل ظهرا بفعل المؤامرة اليونانية - القبرصية اليونانية وأعمال العنف السافر خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤ بهدف تحويل دولة قبرص ذات الطائفتين إلى دولة قبرصية يونانية. وهذا أمر اعترف به السيد غلافكوس كلِريدس، زعيم الطائفة القبرصية اليونانية، في مذكراته المعنونة "شهادتي عن قبرص"، إذ قال: "... إن الشيء الذي يؤرق القبارصة اليونانيين هو ضرورة جعل قبرص دولة قبرصية يونانية، ذات أقلية قبرصية تركية محمية" (المجلد الثالث، الصفحة ١٠٥).

والتدخل التركي التالي للانقلاب الذي دبرته اليونان في سنة ١٩٧٤ ـ ووصفه الأسقف مكاريوس، زعيم الجانب القبرصي اليوناني نفسه، في كلمته أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ بأنه "غزو" (انظر S/PV.1780) ـ قد بات لازما بسبب عدوان اليونان السافر ومحاولتها الصريحة لضم الجزيرة (Enosis) وينبغي أن نتذكر أن التدخل التركي في قبرص قد حدث في ظل حملة تطهير إثني منظمة دامت ١١ سنة ووجهها ضد الشعب القبرصي التركي الجانب القبرصي اليوناني، الذي تصرف بالتواطؤ مع اليونان. وعندما حدث انقلاب ١٩٧٤، كان خطر إبادة القبارصة الأتراك إبادة تامة على أيدي القوات المشتركة التابعة لليونان والمتعاونين معها في قبرص قد أصبح وشيكا. ولذلك، كان التصرف التركي بمثابة عمل ضروري أنقذ أرواح طائفة بأسرها وصان استقلال قبرص القائم على وجود الطائفتين.

ولعل الأمر لا يستلزم أن نؤكد أن وجود تركيا في الجزيرة، النابع من معاهدة الضمان المبرمة سنة ١٩٦٠، شرط أمني حيوي للقبارصة الأتراك، لأنه يمثّل رادعا يحول دون تكرار العدوان اليوناني - القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي. وإزاء تعزيز الإدارة القبرصية اليونانية للتسلح وللقوات المسلحة على نحو غير مسبوق وتنفيذ ما يسمى "مبدأ الدفاع المشترك" مع اليونان، تتجلى ضرورة الحفاظ على الرادع التركي.

وفيما يختص بمسألة النازحين، ينبغي أن نذكر أن نحو أربعة أخماس السكان القبارصة الأتراك قد حولوا إلى لاجئين أو أصبحوا نازحين منذ سنة ١٩٦٣، وأن ذلك حدث للبعض منهم مرات عدة، نتيجة لمحاولات الجانب القبرصي اليوناني التي بُذلت لضم قبرص إلى اليونان. وجدير بالذكر أن مسألة النازحين قد سويت بصورة جوهرية بين الجانبين بفضل اتفاق فيينا الثالث المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، الذي وافق الجانبان رسميا بمقتضاه على تبادل السكان. وقد نفّذ الاتفاق بإشراف الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، ومهّد السبيل لكي تسوى مسألة قبرص على أساس وجود طائفتين في منطقتين. وقد سجلت وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة كلا من الاتفاق وتنفيذه (انظر الوثيقة S/11789 المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥، والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

وفيما يختص بمسألة مَن يسمون "المستوطنين"، تنبغي الإشارة إلى أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي حاول دائما، ومعه اليونان، تغيير طابع قبرص الديموغرافي، لا بمجرد إدخال الآف المستوطنين من اليونان منذ أربعينات هذا القرن بل وأيضا بمحاولة "تطهير" قبرص من سكانها الأتراك إثنيا. وفي الوقت الحاضر، تواصل الإدارة القبرصية اليونانية السماح بدخول عشرات الآلاف من مواطني البلدان الأخرى؛ ونتيجة لرخاوة سياساتها المتصلة بالهجرة، أصبح جنوب قبرص، مثلما ذكرت الصحافة الدولية بإسهاب، مركزا لغسل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة ولغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

وفيما يتعلق بما يسمى القبارصة اليونانيين "المحصورين"، يجدر بالذكر أن مصطلح "المحصورين" قد استعمل لأول مرة في تقارير الأمين العام ذات الصلة بالموضوع لوصف المناطق التي أرغم الجانب القبرصي اليوناني القبارصة الأتراك على النزوح إليها خلال الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وأخيرا، أخذت آلة الدعاية القبرصية اليونانية تحاول استغلال هذا المصطلح بهدف استغلال معيشة عدة مئات من القبارصة اليونانيين في شمال قبرص. والواقع أنه منذ تحرير تركيا للقبارصة الأتراك في سنة ١٩٧٤ لا يوجد أناس "محصورون" في قبرص.

وفيما يختص بحوادث الحدود التي وقعت في قبرص مؤخرا، يتهرب الممثل القبرصي اليوناني من ذكْر الهجوم المميت الذي شنّه أفراد حرب العصابات اليونانيين على مخفر قوات الأمن القبرصية التركية في جهة قرية غفرشينليك في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وهو هجوم أسفر عن قتل جندي قبرصي تركي وإصابة آخر إصابة بليغة. وعلاوة على ذلك، يحاول الممثل القبرصي اليوناني، باكتفائه بالنظر إلى نتيجة

الحوادث وتجاهله لمن حرض عليها وتسبب فيها، بالمقام الأول، إخفاء الحقيقة القائلة بأن هذه الحوادث المؤسية قد نتجت مباشرة عن انتهاك الجانب القبرصي اليوناني للمنطقة العازلة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، ولحدودنا، انتهاكا جسيما. وهذا بوضوح جزء من سياسة التصعيد والتوتير، ذات الطابع الأعم، التي يتبعها الجانب الآخر في الجزيرة بهدف إبقاء مسألة قبرص مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي.

ونحن نود أن نحث الجانب القبرصي اليوناني على ترك هذه السياسة القائمة على التصعيد والتوتير في الجزيرة لأنها لا تؤدي إلا إلى تعميق حالة فقدان الثقة القائمة بين الشعبين في قبرص والإضرار بفرص التوصل إلى تسوية قائمة على التفاوض. كما نود أن ندعو الجانب الآخر إلى التوقف عن استغلال مسألة حقوق الإنسان كأداة للدعاية السياسية، وإلى التركيز بدلا من ذلك على كيفية إحياء عملية التفاوض. ولا بد للجانب القبرصي اليوناني أن يدرك أن الخيار العملي الوحيد هو استئناف الحوار المباشر، كما ينبغي له أن يكف عن جميع المهاترات والإجراءات التي لا بد وأن تضر باحتمالات التوصل إلى حل عادل دائم.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٨ و ١١٠ (ب) و (ج)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

- - - - -